السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيدة أمال الورتانى تفضلى.

السيدة أمال الورتانى

السيدة الرئيسة،

السيد الوزير والفريق الحكومي المرافق،

بعد الترحيب بك، أعلمك بأنه خلال جلسة الاستماع الأخيرة كانت كلمتك واضحة ومسؤولة وصريحة، وتقربنا الشعب التونسى وأعضاء مجلس النواب وهم صورة عن الشعب يثمنون وضوحك وصراحتك، ونحن فى الواقع لم نرها مترجمة على مستوى خطاب الحكومة، وكنا نريده أن يكون خطاب طمأنة مع القطاع الحر.

نحن فى هذه الأزمة وجدنا قطاعا حرا متماسكا ونسيجا اجتماعيا ومدنيا متعاونا بادر بنفسه بالمبادرة واتخذ قراراته على مستوى محلى قبل أن تتخذها الحكومة، ولهذا نحن نرغب فى رسائل طمأنة وقرارات تكاملية.

نحن الآن نتحدث عن اقتصاد المعرفة وعن التكامل بين القطاعين الحر والعام، ولا يجب أن نشيطن رجال أعمالنا ورؤوس الأموال ما دامت الدولة فى الوضعية التى أنتم تعرفونها وحدثتمونا عنها، وقلتم أنكم جئتم من أجل فيروس كورونا ولكن لدينا كورونا أكبر منها، ولديكم تعبئة ميزانية الدولة، ولهذا فإن الخطابات المتشنجة لا تحسن الوضعية، وعموم المواطنين لا يفهمون وأحيانا ردود الأفعال لا تكون إيجابية، لذلك نتمنى رسائل طمأنة وهذه هى الوحدة الوطنية الحقيقية.

الآن سأمر إلى مشروع القانون المعروض على أنظارنا اليوم وتبين من خلال التقرير المرافق له أن البنك المركزي أحال لفائدة الدولة قرضا رقاعيا طبقا لأحكام الفصل 32 من القانون 16/35، لن أدخل فى التفاصيل لأن الدولة استهلكته، وهذا موروث، وسيادتك جئت "على تركة" مثلما قال الذين سبقوك جئنا "على تركة" هم أيضا تركوها.

الأموال أنفقت، نحن لن نعطل أعمال الحكومة ولن نعترض على المصادقة والأموال أنفقت ولن نقف عندها، ولكن الممثلة عن البنك المركزي أو عن الوزارة تقول عندما سألناها أين أنفقت هذه الأموال أقل شيء نحن نشرع ونصادق لكن نتمنى تحسين الأداء والتصرف.

تقول فى جوابها: تم استهلاكه كاملا فى إطار ميزانية الدولة لسنة 2019، ونحن لم نكن موجودين فى هذا المجلس حينها لكى نصادق على أموال أنفقت ولا نعرف مآلها. ولا يمكن تجزئة أو حصر مجالات التدخل، وهى فى العموم تتعلق بدعم الأجور ومصاريف الدعم.

رجاء سيدى الوزير نريد أخذ إيضاحات أين أنفقت هذه الأموال لأنها أموال الشعب سيدفعها من المالية العمومية بعد سبع سنوات، أقل واجب من الحكومة تجاهنا أن تفسر لنا...

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أعرض القائمة النهائية على مسامعكم وهم السادة والسيدات: ثامر سعد وعصام البرقوقى وياسين العياري وسميرة السايحى وعدنان بن إبراهيم ومصطفى بن حمد وسيف الدين مخلوف وأسامة الخليفى وبمينة الزغلامى.

الكلمة للزميل المحترم ثامر سعد دقيقتين.

السيد ثامر سعد

شكرا.

أولا، سأتوجه بكلامي للجنة وإلى مكتبها بالأساس، عندما قرأت تقرير اللجنة وعاينت تاريخه رأيت أنه مؤرخ في 1 أفريل، بصراحة بيني وبين نفسي استغربت وقلت إن هذه كذبة من أكاذيب شهر أفريل، لماذا؟ لأنني عضو في اللجنة ولم تتم دعوتي في هذه اللجنة لا أنا ولا زميلي مجدي بوذينة، إذن هذا حسب رأيي غير مقبول، ولا أتصور أن يقبل به أي شخص لأننا من ضمن أعضاء هذه اللجنة ونستنكر هذا الإقصاء أشد الاستنكار مهما كانت الأسباب والمسببات.

ثانيا، سأتوجه للحكومة التي يمثلها السيد وزير المالية فيما يتعلق بمشروع هذا القانون مثلما قيل الأموال سحبت وأنفقت في ميزانية 2019، وما يلفت الانتباه ونعتبره غير مقبول أنه كان لدينا على الأقل فرصتان لكي نتحدث عن هذا القرض الرقاعي.

المناسبة الأولى كانت قانون المالية التكميلي لسنة 2019 ولم يتم ذكره. ثم كان لدينا مناسبة وهو قانون المالية لسنة 2020، لماذا نقوم بمثل هذه التصرفات؟ لما ننزع الثقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية؟ لماذا ندخل الريبة والشكوك؟

إذا كنا سنواصل بهذه الطريقة فلن نصل إلى أي شيء، وهذا ليس في صالح الشعب التونسي خاصة أن الجميع يعلمون أن الحزب الدستوري الحر وكتلته لديها احترازات من القروض، فإذا أضفنا عليها الشكوك فسيصبح لدينا ألف حق في هذا الموضوع، ولهذا لا بد من النظر في هذه المسائل، وشكرا.

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد عصام البرقوقي دقيقة واحدة تفضل.

السيد عصام البرقوقي

شكرا، أريد الدخول مباشرة في صلب الموضوع بعد أن أوجه التحية للسيد وزير المالية الحاضر معنا اليوم.

سيدي الوزير، نريد معرفة تفاصيل صرف هذا القرض ونريد كذلك تحديد 220 ألف دينار تقريبا تحت عنوان مصاريف أخرى.

نعرف أن حكومتكم جديدة، أنا شخصيا لدي ثقة في شخصك الكريم وفي كفاءتك، لكن سنصوت اليوم من أجل تمرير هذا القانون دون تعطيل، لكن أنتظر منكم سيدي الوزير أن تتعهدوا لنا بموافاة الشعب التونسي بكل التفاصيل، خذوا وقتكم ولكنكم تعلمون أنه يتساءل اليوم حول مآل تبرعات 18/18 فما بالك بمبلغ مثل هذا، فالرجاء...

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الزميل المحترم ياسين العياري غير موجود، إذن الكلمة للزميلة المحترمة سميرة السايحي، لها دقيقتان تفضلي.

السيدة سميرة السايحي

السيد الوزير المحترم،

في سنة 2019 وبالتحديد في شهر نوفمبر المغرب والفرق كان بيننا وبينهم واضحا قبل سنة 2011، المغرب أخذ قرضا بقيمة مليار أورو وبنسبة فائدة بـ1,5 % فقط وكان التسديد على امتداد 12 سنة. ونحن جراء التعثر في السياسات المتخذة والخروج الأخير وما قبله للسوق المالية العالمية الكلفة ارتفعت وأصبحت باهظة وازدادت المخاطر. ومن هنا فصاعدا سيكون الخروج إلى الأسواق المالية العالمية شبه مستحيل.

سيدي الوزير المحترم، عندما حضرت معنا في خلية الأزمة وتحدثت بكل مرارة قلت حينها إنه لم يبق أمامنا سوى سماسرة السوق المالية العالمية الذين يصطادون الأطراف الغارقة، بالإضافة إلى ذلك اجتاحتنا الكورونا، وأنتم استنفذتم كل سبل التداين الخارجي وقمتم برهن الأجيال القادمة، ولا توجد تنمية ولا استثمار ولا خلق للثروة، فإلى أين نحن متجهون بالبلاد؟

فكونوا شجعان في اتخاذ القرارات فالشجاعة فضيلة بين رذيلتين الجبن والتهور، بمعنى إما "طلو وانساو الخوف يا خافوا وانساو الطلة"، شكرا.

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للزميل عدنان بن إبراهيم، دقيقتان تفضل.

السيد عدنان بن إبراهيم

شكرا السيدة الرئيسة،

صباح النور،

مرحبا بك السيد الوزير،

لدي ثلاثة أسئلة بصفة برقية، مشروع القانون هذا يتنزل في إطار استكمال إجراءات قانونية:

السؤال الأول، لماذا هذا التوقيت بالضبط لكي نطرح مشروع القانون أمام الجلسة العامة للتصويت وهو مجرد عمل إجرائي خاصة وأن هذا المبلغ قد تم إنفاقه؟

التساؤل الثاني، وهنا أتوجه بالسؤال للسادة أعضاء اللجنة، تقرير اللجنة لم يذكر شيئا بخصوص كيفية صرف هذا القرض.

أخيرا كان من المفروض في شرح الأسباب تفسير عبارة "مصاريف أخرى" الواردة في وثيقة شرح الأسباب وهي بقيمة 0,07 مليون أورو أي ما قيمته 220 ألف دينار، وشكرا.

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للزميل صافي سعيد، نرجئ لك التدخل، حاضر. إذن الكلمة للسيد مصطفى بن أحمد له أربع دقائق تفضل.

السيد مصطفى بن أحمد

شكرا السيدة الرئيسة،

سلامتنا جميعا وسلامة كل أفراد الشعب التونسي ونرجو من الله أن يعيننا على تجاوز هذه المحنة التي تمر بها بلادنا والإنسانية قاطبة.

في الحقيقة قدم لنا السيد الوزير مشكورا مشروع المصادقة على قرض سابق وهو أنفق ومن حق السادة النواب إثارة مسألة كيف تم إنفاقه. وأعتقد أنه جاء لدعم الميزانية، وهذا الأسلوب لم يتم توخيه في هذا القرض فقط، ونعرف الظروف لذا سنأخذ الأمور في إطارها الشامل لأنه تمت استشارة لجنة المالية السابقة في الخروج للسوق المالية العالمية، هذا على الأقل قرأته في التقرير يعني العملية لا تتطلب الكثير.

نحن نرى الوضع الحالي والمستقبل، وهنا أريد توجيه سؤالي للسيد الوزير وقد ذكر أننا سنتخلى عن الحصة الثالثة التي سيمنحها لنا صندوق النقد الدولي 400 مليون، وأننا سنتوخى برنامجا آخر، فنرجو منكم مزيد التوضيح في خصوص هذه المسألة وانعكاساتها مع الشركاء لأننا مدينون مع FMI منذ مدة، فهل لديها انعكاسات على تعاملنا مستقبلا؟ والباب الجديد برنامج مقاومة كورونا هو أيضا يتبع صندوق النقد الدولي فنرجو منكم بعض الإيضاحات.

سيدي الوزير، بكل صدق أنا لا أشك في نزاهتك وهذا لا شك فيه، وأيضا من خلال ما قمتم بتقديمه أنت متمكن من هذه المسألة. أقول لك بكل صدق أن علينا التركيز على الجدوى لأن في الكثير من الأحيان كلامنا لا يتماشى مع الأفعال، لأن الإرادة تعوزنا لذلك بل ما يعوزنا هو اصطدامنا بالإمكانيات، وهذا واقعنا الذي نتخبط فيه منذ مدة، فالكثيرون يعتقدون أن الأموال تنزل من السماء "لله في سبيل الله"، يعني نفتح باب السماء أو نقوم بتطبيقة علمية أو نقوم بمنهجية حسابية أو كذا فتنزل علينا الأموال "بالبالة".

القضية التي تعاني منها البلاد في السابق هي قضية ضعف الإنتاجية واختلال الميزان التجاري وضعف عملية التصدير، والصدمة أن نسبة التوريد أكبر من نسبة التصدير، وهذه هي القضايا المطروحة على الطاولة، وعلينا أن ننظر في كيفية حلها في تلاقي مع بعضها وهي عملية صعبة ومعقدة وتتطلب مجهودا وتناسقا وقوة.

لذا نحن نعول عليكم في هذا الظرف، ونرجو أن تعينكم الإجراءات الاستثنائية حتى تعبروا بنا المحيط في العاصفة الجمّاء إلى حد هذه اللحظة، ركزوا على هذه المسألة حتى لا نفتح أبوابا تحيد بنا على مسارنا العادي والطبيعي، وعلينا أن نمسك بالقارب لكي لا يغرق في هذا الظرف، هذا هو الأهم من التناظر حول المسار الصحيح والمسار الخاطئ، ولو أنني أنزهك من هذه العملية، ونحن نستشف فيك فتح أبواب بعض الشكوك ولا بد أن نقطع باب الشك مع بعضنا.

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد ياسين العياري، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد ياسين العياري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

أنا طالبت بدقيقة فقط ولم أطلب ثلاث دقائق.

لدي ثلاثة أسئلة: السؤال الأول بخصوص الفصل 57 من قانون المالية، يعفي تحويل التونسيين من الخارج من دفع أي معاليم، ونحن ننتظر صدور الأوامر من وزارتكم التي لم تصدر إلى حد الآن وقد انتهت مدة التسعين يوما، نتساءل لماذا في هذا الظرف والتونسيون يرسلون أموالا من الخارج وهناك من بينهم من يريد أن يرسل تبرعات ولكن عندما يجد أن هناك معاليم سيتم استخلاصها من هذه الأموال يغير رأيه، وهذا الأمر صدر في قانون المالية والدولة المطالبة الأولى باحترام القانون.

السؤال الثاني، بخصوص انهيار أسعار النفط، ماذا يمكننا أن نربح من وراء انهيار أسعار النفط؟ هل يمكننا أن نربح شيئا من هذا الانهيار أم لا؟ وكم يقدر هذا المبلغ؟

السؤال الثالث، في 8 مارس صرح رئيس الحكومة بأن نسبة النمو ستشهد تراجعا بنسبة 1% أريد أن أعرف النموذج الذي

استعمله، وهل بقيت هذه النسبة وهذا النموذج قائم الذات أم أنه شهد انخفاضا أكثر؟ وإن شهد انخفاضا فكم نسبة هذا الانخفاض؟ شكرا جزيلا.

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

بالنسبة إلى النائب غير المنتمي بصفة آلية نمنحه ثلاث دقائق وأنت يمكنك أن تتصرف في الوقت المخصص لك.

الكلمة للزميل المحترم السيد سيف الدين مخلوف، خمس دقائق تفضل.

السيد سيف الدين مخلوف

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا سيدي الوزير،

بصراحة وتقريبا للمرة الثانية يتم عرض علينا مشروع قانون قرض للمصادقة عليه بعد أن تم صرفه، وهذا الأمر غير سار لأن هناك أمر من اثنين: إما أن يكون هناك إرادة في تغييب السلطة التشريعية كسلطة رقابية أساسية، أو أن هناك إرادة سياسية في تسوية بعض الكوارث المالية تحت الطاولة.

نحن نتحدث عن مبلغ غير هين يقدر 700 مليون أورو أي ما يعادل 2275 مليار لذلك وقد تم صرف هذا المبلغ منذ شهر جويلية 2019، أي أن هذا القرض اقترضته حكومة يوسف الشاهد دون التحصل على ترخيص من السلطة الرقابية الأساسية المتمثلة في السلطة التشريعية وقامت بصرفه في مصاريف أخرى بالطبع، والأدهى والأمر أن هذا المبلغ سيقع خلاصه دفعة واحدة بعد سبع سنوات أي في 15 جويلية 2026، هل من المعقول حكومة مغادرة ونحن نتحدث عن شهر جويلية 2019 وفي هذا الوقت كان السادة النواب يقومون بإيداع قائماتهم الانتخابية بين 22 و29 جويلية أي عندها كانت هناك حكومة تسيير أعمال، يتم توريط التونسيين بـ700 مليون أورو دون اعتبار المصاريف، وتلتزم بدفع هذا المبلغ المقترض بعد سبع سنوات ويتم سداده دفعة واحدة؟

سؤالي الأول، هل تتوقعون السيد الوزير أنه في لحظة من الزمن سيكون لدينا 2275 مليار ونقوم بدفع هذا المبلغ في يوم واحد؟ هذا أولا.

ماذا بقي كدور للسلطة التشريعية؟ نسميه في القانون تصحيح الإجراءات مثل وضعية الأشخاص الذين يقع تزويجهم بمركز الشرطة مع احترامي، هذه وضعية الأشخاص الذين يقع تزويجهم بمركز الشرطة بعد أن تكون الجريمة قد حصلت ويتم إصلاح الإجراء بالزواج في مركز الشرطة، وكأن دورنا اليوم هو تحليل الحلال أو ما هو حلال، أو أن دورنا تصفية تركة يوسف الشاهد لأنه يبدو أننا في كل مرة نكتشف مصائب الحكومة السابقة التي فرحت لأنها حكومة تصريف أعمال ولن يراقبها أحد، فيبدو أنها عاثت في الأرض فسادا وقامت بكل الأفعال، ويبدو أنها بدأت بتوريطكم سيدي الوزير وتوريط حكومتكم بتلك الإجراءات.

مع العلم أننا قد انتهنا بأن حكومة الشاهد في قانون المالية لسنة 2020 قد أخفت عنا وجود 50 مليار أخرى والمتمثلة في ديون الدولة لدى الشركات العمومية فقط، مبلغ 5 آلاف مليار لم نتبينه في قانون المالية.

لذلك أرجو أن يتم مدنا بإيضاحات بخصوصها لأنه إن كان هذا سوء تصرف فلسوء التصرف هذا حدود، وإن كانت حكمة فإن هذه الحكمة إلى حدّ الآن لم نفهمها، بأن لا يتم إدراج مبالغ ضخمة كهذه في مشروع ميزانية الدولة وأن يمر هذا المبلغ هكذا، ويتم التصويت عليه بتصويت وحيد، وإن لم يصادق مجلس النواب على هذا فإن وزير المالية يلح إلحاحا ويقع إعادة الجلسة ويقع إعادة إجراء التصويت حتى يمكن دفع مستحقات الأشخاص.

أعتقد أن هذه جرائم وأنا لست مختصا في المالية العمومية، لكن يبدو إن لم أكن على خطأ بأن هذه جرائم ونتج عن هذا تزايد العجز الذي تم الإعلان عنه من 3 % إلى 8 %، وطبعا ستكون له تبعات على حكومتكم وعلى الحكومات القادمة، أظن أنها تبعات خطيرة جدّا.

السيد الوزير، نقطة أخيرة أريد الإشارة إليها وأنا أستسمح زملائي بصفتي محام قرأت بأن مصاريف المحامين 0,1 مليون أورو ولا أدري هل أن 0,1 وهناك بقية أصفار تعني 100 مليون أورو، أي ما يعادل 320 أو 325 مليون مصاريف المحامين، هنيئا لزميلي أو لزملائي الذين أعدوا هذا الملف، لكن نريد أن نعرف من هم، لأننا قد عانينا طوال عمرنا من قضايا الدولة، لمن يقع إسنادها وكيف يتم إسنادها؟ لذلك نريد أن نعرف كيف تم هذا، وكيف تم اختيار المحامي الذي تحصل على 320 مليون.

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للزميل المحترم السيد الصافي سعيد، ثلاث دقائق تفضل، سيكون تدخلك في غير هذا المشروع السيد النائب؟ نعم.

إذن الكلمة للزميل أسامة الخليفي، خمس دقائق تفضل.

السيد أسامة الخليفي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بك السيد الوزير،

في البداية أود أن أشكر لجنة المالية التي يرأسها زميلنا وأخينا السيد عياض ومكتب اللجنة على العمل الذي قاموا به في وقت قياسي، أظن أنه في ظرف يومين تم عرض هذا القانون، وقد تم العمل عليه وتم عرضه اليوم، وأريد أن أقول للأشخاص الذين يقولون بأن البرلمان لا يعمل أن هذا دليل على أن كل اللجان تعمل، وعلى أن النواب قادرين على تمرير القوانين التي أنتم في حاجة إليها، ونحن كمعارضة ذكرنا هذا وها هو الدليل اليوم.

فبالرغم من أن هذا القرض حقيقة يعد مهزلة، سيدي الوزير سامحني على هذه الكلمة، ونحن لا نزايد عليك فهذا القرض تم صرفه، واليوم لو عرض علينا مكانه قانون الطوارئ الاقتصادية وتم القيام به بنفس الطريقة ربما يكون أفضل، ونحن نسجل ذلك على تصحيح الإجراءات، ونسجل هذا على تواصل الدولة، ولكن تواصل الدولة في ماذا؟ في الأخطاء؟

هذا تواصل في الأخطاء، ولكن هذا لا يعد مشكلا، فنحن كمعارضة لسنا موجودين هنا للتعطيل بل سنمرر هذا، ولن نتساءل اليوم، فالوقت لا يسمح بهذا، وسيأتي الوقت الذي نسأل فيه أين ذهبت أموال هذا الشعب؟ ولماذا يتم صرفها قبل أن يتم عرضها على البرلمان؟

سيدي الوزير، أود أن أستغل اليوم الفرصة لأسألك بخصوص وضعية المالية العمومية، ما هي وضعية المالية العمومية سيدي